من هذا المنطلق، نمضي الى ايراد ملاحظاتنا على هذا الكتاب الجيد، حريصين على البقاء عند المستوى العلمي الراقي للكتاب، وعلى نمو هذا النوع من الدراسات، متناولين المنهج المتّبع.

كتب المؤلف، في الجزء النظري من الكتاب، «ان مفهوم الوحدات الاقليمية الوسيطة، كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات الاّ في مطلع السبعينات» (ص ١١)، وهذا صحيح. غير ان ربط الكاتب ظهور المفهوم بتطور الدراسات حوله، لا يفسّر، لوحده، عدم تنبه المحللين اليه بقدر ضآلة أهميته في واقع العلاقات الدولية، قبل تلك الفترة، نتيجة الاستقطاب الحاد بين القطبين الجبارين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية)، الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي لم يكن، في ظل ايديولوجيا الحرب الباردة، ليسمح ببروز ظواهر اقليمية مستقلة، دون ان يستتبعها الى هذا القطب أو ذاك. بيد ان تحوّل النظام الدولي الشامل، خلال عقد الستينات، الى نظام أكثر مرونة بتأثير مناخ الوفاق، أدى الى التخفيف من وطأة الاستقطاب، وسمح، بالتالي، ببروز اقطاب اقليمية في غير منطقة من العالم.

ثمّة سبب آخر يتعلق بندرة المادة العلمية، على النطاق الاقليمي، التي يمكن تخمينها بسهولة، ويمكن تقسيمها الى مستويين رئيسين، أحدهما تجريبي والآخر نظري؛ فالتجريبي، هو المتعلق بموضوع توافر المعلومات وامكانية الحصول عليها، وتوافر البيئة المساعدة على البحث التجريبي، أو عدم توافرها أحياناً؛ امّا مستوى التصور النظري، فهو القدرة، أو عدمها، على استيعاب المفاهيم السائدة في الحقل الفرعي للسياسات الخارجية المقارنة، لكي تقوم بدور «العدسات الفكرية» التي تطرح الاسئلة الهامة، وتقودنا الى البحث في الظواهر التي تجيب عن هذه الاسئلة. ولكل من هذين المستويين بعض الصعوبات التي تحتاج تعليقاً، لسنا في وارده في هذا السياق.

على أي حال، لقد بذل الكاتب جهداً صادقاً في اتجاه بناء نموذجه (ص ٢٥ ـ ٣١)، فقدم هيكلاً أولياً يتكوّن من غايات لتحرك الوحدة الاقليمية وممكنات تحقيق هذه الغايات. اننا، هنا، ازاء تركيبة منطقية تجمع بين الغاية والوسيلة: الغاية هي تحقيق الاعتراف بمشروعية المطالب الكيانية الفلسطينية؛ والممكنات بعضها استراتيجي (الهوية المستقلة، مثلاً) والآخر أدوات (الدبلوماسية ، القدرة العسكرية). وتثار بخصوص هذا النسق المقترح ملاحظات عدة، يأتي في مقدمها ان هذا الهيكل غض النظر عمّا حمل الوحدات الاقليمية الوسيطة الى البحث عن دائرة نفوذ اقليمية، لعدم قدرتها على ترجمة قوتها الحديثة نسبياً في موقع دولي متميز، فكان انشاء دائرة نفوذ اقليمية هو الباب الضروري لتحسين الموقع الدولي. وكان ذلك يعني، واقعياً، بالنسبة الى المنظمة، محاولة فرض ضرورة المرور بها من قبل أي دولة عظمى، واقليمية، ساعية الى تنفيذ سياسة ما في المنطقة. في هذا الاطار، يمكن النظر الى تصريح جورج حبش حين ربط عمليات خطف الطائرات وانتباه العالم الى القضية الفلسطينية في شعار معبّر (ص ٢١)، كمحاولة لتذكير العالم بأنه لا يمكن المحافظة على المصالح الدولية في المنطقة العربية، من دون حساب ما يمكن ان يكون عليه الموقف الفلسطيني.

وقد يكون غياب هذا العنصر من الكتاب أحد العوامل التي تفسّر عدم مضيّ المؤلف في تناوله لدينامية النظام الفلسطيني نفسه. والواقع أن هذا الجزء النظري من الكتاب (خصوصاً الصفحات ١٥٢ ـ ١٦٦) المثير للاعجاب، لارتكازه على أهم ما تحويه البيبليوغرافيا الغربية في هذا المجال، غابت عنه واحدة من أهم «الجزر» النظرية في التعامل مع السياسات الخارجية للوحدات الاقليمية الحديثة، تلك المتمثلة في العنصر النفسي. ولم يكن من المستغرب ان نشهد غياب كتابي مورتون كابلان وفيليب برايار في باب البيبليوغرافيا النظرية التي ارتكزت على أكثر من سبعين مرجعاً في هذا الشأن (ص ١٨٥ ـ ١٨٧).

ولعل من الضروري التذكير بأن بناة نظرية السياسة الخارجية المعروفين، على الرغم من الخلافات الكبرى بينهم، قد اجمعوا، تقريباً، على الاتفاق على اولوية العنصر النفسي في التعامل مع السياسات الخارجية للوحدات الاقليمية المختلفة (مثل بريتشر وروزناو) على الرغم من اختلافهم في كثير من الاساسيات. هذا الاجماع، ومن ثم اهميته، برأينا، يجعلان من تقويم مفصّل لهذا العامل امراً ضرورياً.